ذاك.

والزيارة رسمية في الشكل، لكن مضمونها يبدو ذا طابع حواري ودّي، تمثل بطرح كل شؤون الوضع الفلسطيني والعربي محل النقاش، دون تحفظ، بين الوفد الفلسطيني الزائر، الذي انضم اليه الاخ عباس زكي ممثل م.ت.ف. في عدن، وعدد كبير من المسؤولين اليمنيين، وفي مقدمتهم الرئيس علي ناصر محمد. وقد عقد الجانبان ثلاثة لقاءات، اولها مساء يوم ١٩٨٤/١٢/٢٧، وثانيها اليوم التالي، وثالثها يوم ١٩٨٤/١٢/٢٩، وذلك، فضلا عن لقائين آخرين، تم أحدهما على مائدة غذاء بدعوة من الاخ عباس زكي والثاني اثناء زيارة قام بها الرئيس علي ناصر محمد لتقديم العزاء باستشهاد الاخ فهد القواسمي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

كان طبيعياً، بل ضرورياً، ان يكشف اللقاء الاول حجم التباين في مواقف الطرفين: فالجانب اليمني انطلق من فيض تساؤلات شُغلت القيادة الفلسطينية عن الاجابة عليها في المرحلة السابقة، اما الجانب الفلسطيني فقد رد بتساؤلات معاكسة يبررها الحذر ازاء ثقة عربية رجراجة بقدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تجاوز ازمتها. لكن استعداد الطرفين المبدئي للتفاهم وجرأتهما في طرح تساؤلاتهما افضيا الى ان يسود اللقاءين التاليين ود واضح، يغلف جدية عالية كانت نتيجتها التوصل الى الاتفاق.

لقد تساءل الجانب اليمني عما إذا كانت المنظمة تضمر انتهاج خط سياسي محدد يقود الى علاقة مفتوحة مع النظام المصري، وعما اذا كان ذلك يشكل مدخلاً لتأسيس محور جديد في المنطقة قوامه مصر والاردن والعراق حسبما اشاعت الاوساط الدمشقية. واستفهم الجانب اليمني حول الموقف الفلسطيني مما ورد في خطاب الملك حسين، عاهل الاردن، امام الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني من صيغة مشروع سياسي سلامي مشترك مع م.ت.ف. مؤسس على القرار ٢٤٢، واستفهم، ايضا، حول ما إذا كانت القيادة الفلسطينية مستعدة لمتابعة الحوار مع التحالف الديمقراطي في ضوء اتفاق عدن ـ الجزائر. وثمة اسئلة عديدة اخرى: سوريا، السوفيات، الموقف الاوروبي.

ورد الجانب الفلسطيني باسئلة عن معنى المخاوف ازاء عقد المجلس في عمان قبل ان يتساءل عن مسؤولية عقده في هذه العاصمة تحديداً، واسئلة اخرى حول تعيين هوية من احبط اتفاق عدن ـ الجزائر، وحول التشكيك بالتزام القيادة الفلسطينية بالخط الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعما إذا لم تكن سوريا مسؤولة بشكل مباشر عن تعميق الخلاف وتصعيده الى مستواه الراهن.

لقد اوضح الجانب الفلسطيني ان منظمة التحرير الفلسطينية ليس بوسعها، بحكم ضمها لعناصر فكرية وسياسية وتنظيمية متعددة، صياغة خط سياسي يؤدي الى علاقة مفتوحة مع مصر، وبالتالي ليس ثمة داع وجيه للمخاوف بهذا الصدد، وبيّن الوفد ان آثار زيارة الاخ ياسر عرفات الى القاهرة كانت محدودة بشروط الزيارة وتوقيتها، ولم تستثمر فلسطينياً بقدر ما استغلت، عربيا، في وجه قيادة منظمة التحرير. لكن الجانب الفلسطيني دعا نظيره اليمني الى التفكير ملياً في آثار غياب الدور المصري، والى صياغة مشروع يطرح على العرب، هدفه الاسهام مع الشعب المصري في محاولة التخلص من اثار اتفاقات كامب ديفيد واستعادة مصر دورها في الصراع العربي ـ الصهيوني.

وعرض الجانب الفلسطيني رؤيته لمجرى الحوار مع التحالف الديمقراطي، منذ بدئه الى حين توقيع اتفاق عدن ـ الجزائر، وما تلا ذلك من تطورات افشلت الاتفاق وتجاوزته، مؤكداً ان حركة «فتح» قد التزمت بالاتفاق نصاً وروحاً واجلت عقد المجلس الوطني مدة تنوف عن الشهرين املا بوضع حد للماطلة والتسويف من الجانب الآخر، ولم تجد بداً من حسم امرها عندما اتضحت مواقف بعض اطراف التحالف الديمقراطي المبنية على رفض عقد المجلس من حيث المبدأ. ودعا الجانب الفلسطيني نظيره اليمني الى التدخل ثانية من اجل متابعة الحوار وانجاحه، بل فوّضه امر التحدث باسم «فتح» واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مع اطراف التحالف الديمقراطي تدليلا على الاستعداد الكامل للحوار والاتفاق.

وفيما تعلق بالتحرك السياسي الفلسطيني العام، اوضح الجانب الفلسطيني نقطتين هامتين: اولاهما، ان الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني كانت اكثر حسما من سابقتها في رفض مشروع ريغان واي مشروع سلامي لا يتضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة؛ وثانيتهما، ان منظمة التحرير الفلسطينية، اعلنت، بلسان رئيس الدائرة السياسية فيها، رفضها اي مشروع سلامي يستند الى القرار ٢٤٢. واذا كانت خطة العاهل الاردني تتضمن مثل